الفصل الأول

المداخل النظرية في تفسير الجريمة والانحراف

تمهيد :

المبحث الأول : المدخل القانوني أو النظامي

الجانب الأول : من حيث الجوهر .

الجانب الثاني : من حيث النطاق .

الجانب الثالث : من حيث الغاية .

المبحث الثاني : المدخل الاجتماعي .

أولاً : نظرية التفكك الاجتماعي .

ثانيًا : النظرية الايكولوجية .

ثالثًا : نظرية الصراع .

رابعًا : النظرية الوظيفية .

خاتمة .

تمهيد:

تختلف مداخل تحديد الجريمة والانحراف وتفسيرها باختلاف العقيدة، والثقافة والنظم والتنظيمات والظروف الاجتماعية والبنائية لكل مجتمع.

وباستعراض أدبيات علم الاجتماع والعلوم المتصلة به يمكننا أن نجد نوعين من الاتجاهات، أحدهما قديم والآخر حديث، أما الاتجاهات القديمة في تفسير الجريمة والانحراف فتشتمل على اتجاهات فلسفية وجغرافية واقتصادية وبيولوجية.

وتتمثل هذه الاتجاهات في إسهامات فلاسفة اليونان وخاصة «أرسطو» (١) وإسهامات فلاسفة النهضة الأوربية مثل «مونتسكيو» الفرنسي، و«كتيلية» (٢) البلجيكي وآرائهم الجغرافية، وكذلك إسهامات الاقتصاديين من أمثال و«ليام بونجر» (٣)، وأخيراً إسهامات البيولوجيين من أمثال «سيزار لومبروزو». ويقلل الاهتمام العلمي الحالي في مختلف الأوساط العلمية من أهمية وشأن هذه الاتجاهات (٤)، ويميل بشكل واضح إلى مداخل أكثر قدرة على تحديد وتفسير الجريمة من منطق العلم المختص.

ولما كان موضوع هذه الدراسة من صميم موضوعات علم الاجتماع بصفة

---

(١) أرسطو (٣٢٢ ق م): فيلسوف أغريقي مشهور، وصاحب علم المنطق ونظريات كثيرة في الاجتماع والسياسة والنفس والتربية، ويُعتبر أعظم الفلاسفة على الاطلاق.

– ديورانت، ول: قصة الفلسفة، ترجمة فتح الله محمد المشعشع، ط. الخامسة، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م، ص: ٦٧.

(٢) كتيلية، لامبرت (١٧٩٦ – ١٨٧٤م): عالم إحصاء بلجيكي، عني بصفة خاصة بقياس الظواهر الاجتماعية إحصائياً لفهمها وتفسيرها.

– تيماشيف، نيقولا: نظرية علم الاجتماع، ط. السادسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م، ص: ٨٠ – ٨٢.

(٣) بونجر، ويليام: عالم اجتماع من أنصار الاتجاه الاشتراكي والحتمية الاقتصادية، يفسر الجريمة على أساس مسببها الأول، وهو النظام الرأسمالي بما فيه من استغلال طبقي، فلا تزول الجريمة إلا بزواله.

– عارف، محمد: الجريمة في المجتمع، ط. الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص: ١٠٠.

(٤) عثمان، محمد عارف، الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسيرالسلوك الإجرامي، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ١٠٨.

عامة وعلم اجتماع الجريمة بوجه خاص، لذا سيعرض الباحث في هذا الفصل للمدخل الاجتماعي، ليوضح المنظور الاجتماعي في تحديد وتفسير السلوك الإجرامي، والارتباط ذات الموضوع بعلم القانون الوضعي بصفة عامة أيضاً، وبعلم القانون الجنائي بوجه أخص، لذا سيبدأ الباحث بالمنظور القانوني في تحديد وتفسير وتقنين الجريمة من الناحية القانونية أو ما يسمى بالمدخل القانوني.

المبحث الأول - المدخل القانوني أو النظامي (*):

يرتبط النظام أو القانون بهذه الدراسة إلى حد بعيد من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: من حيث الجوهر.

وهو يتعلق «بالطبيعة» أو الماهية (Nature)، فالنظام أو القانون في «جوهره» (It's Essence) هو «مجموعة قواعد» (Group of Rules) التي تضبط أو تنظم سلوك الأفراد في المجتمع تنظيماً يحقق الخير للفرد والتقدم للمجتمع، وتتولى السلطة العامة في الدولة تنفيذه قسراً على الأفراد (١).

وهذه الدراسة تتناول بعض القواعد التي تحاول إيجاد أساس لضبط سلوك الأفراد في المجتمع.

الجانب الثاني: من حيث النطاق:

يقوم النظام بدراسة القاعدة النظامية من الداخل (٢) بهدف إعمالها وتطبيقها تطبيقًا كفيلاً بتنظيم سلوك الأفراد، أما هذه الدراسة فتهدف إلى دراسة الظاهرة الإجرامية وتركزها في جريمتين اثنتين هما الرشوة والمخدرات، وذلك من الخارج

(*) يستخدم الباحث مصطلح المدخل القانوني والنظامي بالتبادل.

(١) زكي، محمود جمال الدين، دروس في مقدمة الدراسات القانونية، المطبعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٦.

(٢) أبو الغار، إبراهيم، دراسات في علم الاجتماع القانوني، دارالمعارف مصر، ١٩٧٨م، ص ٣٥.

باستخدام منهج علم الاجتماع ابتغاء وضع يد المنظم على حقائق علمية تسهم في تطوير الأنظمة، وبالرغم من أن مجالات الدراسة والنظام مختلفة، إلا أنها وثيقة الصلة من حيث أن هذه الدراسة يمكن أن تسهم في ترشيد السياسة الجنائية الموجهة للنظام القانوني.

الجانب الثالث: من حيث الغاية:

إن غاية الأنظمة هي تنظيم سلوك الأفراد، وغاية هذه الدراسة توفير أسس تنظيم سلوك الأفراد، من خلال التفسير النظري والميداني لأثر الاختلاط المؤثر في السلوك تأثيرا ضاراً على نحو ما تبينه نظرية الاختلاط التفاضلي.

ولقد دأبت كل الحضارات منذ المدنيات الشرقية القديمة على تبني معايير وقواعد – سواء كان مصدرها العرف والمجتمع أو أوامر الله تعالى – ليعمل بها أفرادها ومؤسساتها ويقاس عليها سلوكهم، وتكون ملزمة لأجل تحقيق الأهداف المرجوة منها [1].

إن تلك المعايير التي نقصدها، هي من أجل الارتقاء بالأمم إلى أرقى مظاهر العدل والمساواة وسائر ضروب الفضائل الأخلاقية، حتى لا تتعرض للاضمحلال بشيوع الظلم والانحلال، كما قال العلامة «ابن خلدون» [2] **«إذا تأذن الله بانقراض الملك من أمة حملها على ارتكاب المذمومات وانتحال الرذائل»**[3].

ولقد صاحبت القواعد القانونية نشأة الحضارات الإنسانية وتطورها، وعرفت

---

(١) الخشاب، أحمد، التفكير الاجتماعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١م، ص ٧٠.

(٢) – ابن خلدون، عبد الرحمن: (١٣٣٢ – ١٤٠٦م) المؤرخ وعالم الاجتماع والمشارك في شتى العلوم، ولد بتونس ورحل إلى الشرق وقابل تيمور لنك ثم عاد إلى تونس، ولكنه غادرها إلى مصر حيث تولى القضاء ٢٤ سنة، اشتهر بمقدمة كتابه «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبارالعرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر» انظر كتابه التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً.

(٣) ابن خلدون . عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م، ص : ٩٩.

صوراً وأشكالاً متعددة، أبرزها ما جاء به الرومان وخاصة في كتاب الجمهورية الذي وضعه «شيشرون» متأثرا بالكثير من آراء الإغريق حول الحق والعدل [١] وهي آراء قانونية من صنع البشر، وتهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد وحفظ النظام وتحقيق الاستقرار في المجتمع [٢].

ولم يعرف العصر الجاهلي العربي قواعد قانونية مكتوبة، وإنما أخذ بمجموعة من الأعراف تسمى بالتحكيم، فكان «بنوسهم» هم أصحاب الحكومة في قريش قبل الإسلام، وكان الكثير من الأعراف والتقاليد السائدة بعيداً عن اعتبارات العدالة والمنطق كحرمان الأنثى من الميراث، وكذلك معاملة اليتامى والرقيق [٣].

وجاء الإسلام ودعا إلى الحكم بما أنزل الله ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك﴾ [٤]. وهكذا حل الشرع المنزل من عند الله تعالى محل الأعراف الجارية.

أما التشريعات القانونية الوضعية في المجتمعات الغربية الحديثة، فتقوم على أساس التكييف القانوني للسلوك الإجرامي من منطلق أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

وتقسم الجرائم في القانون الوضعي من حيث درجة خطورتها، ومن ثم العقوبة المقابلة لها، إلى ثلاثة أنواع هي:

١ ـ الجنايات، وهي الجرائم الخطيرة والكبرى، ومن أمثلتها القتل.

٢ ـ الجنح، وهي أقل جسامة، ومن أمثلتها السرقة والغش.

---

(١) غنيم، أحمد، تطور الفكر القانوني، دراسة تاريخية في فلسفة القانون، المكتبة العصرية، بيروت، ص ٤.

(٢) أبو الغار، إبراهيم، دراسات في علم الاجتماع القانوني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٣) جيرة، عبد المنعم، نظام القضاء في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤٠٩هـ، ص ٨.

(٤) سورة المائدة، آية ٤٩.

٣ ـ المخالفات، وهي الجرائم الصغيرة مثل إلقاء القاذورات في الطريق العام.

ويفرق رجال القانون الجنائي بين الجرائم على أساس المستهدف بالضرر، فهناك جرائم ترتكب ضد الأشخاص، وجرائم ترتكب ضد الأموال [١]. ويعد هذا التصنيف القانوني للجريمة والمجرمين من أقدم التصنيفات.

وأهم خصائص القانون الوضعي في نظرته للجريمة والسلوك الإجرامي هي:

١ ـ النسبة الزمانية والمكانية: فما هو جريمة بالأمس قد لا يكون كذلك اليوم، وما يعد جريمة في هذه الولاية أو تلك المقاطعة قد لا يكون كذلك في ولاية أخرى أو مقاطعة غيرها [٢].

٢ – التطورية: بمعنى الانتقال من المجتمعات البسيطة إلى حالة التعقد في المجتمعات الحديثة والغربية بصفة خاصة.

٣ – الخصوصية الثقافية: أي الارتباط بجماعة ثقافية دون غيرها، والتأثر بما في هذه الثقافة أو غيرها من قيم وعادات وتقاليد.

٤ ـ القابلية للتغير: بمعنى عدم الثبات وإمكانية التبدل والتحول وفقًا للمستجدات التي تطرأ.

ولكن هذه الدراسة ذات المنهج الاجتماعي الخاص، لها افاق أرحب من آفاق القانون، حيث يتوقع لها أن تفيد في معطيات العلوم الاجتماعية في استظهار بعض الحقائق المتعلقة بالسلوك الإجرامي، ومن ثم تأكيد حق الأفراد في الحصول على الحماية النظامية إزاء المتسببين في شيوع الظاهرة الإجرامية، كما يتوقع لها أن

---

(١) عثمان، محمد عارف، الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٢) عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، الجزء الأول، موسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩م، ص ١٥.

تسهم في وضع لبنة في صرح علم الاجتماع بوجه عام وعلم الاجتماع القانوني بوجه خاص أو علم اجتماع الجريمة بوجه أخص، وذلك بالتصدي لأخطر ظاهرتين إجراميتين على المجتمع هما جريمتا الرشوة والمخدرات، من خلال أبعاد نظرية وحقائق ميدانية.

وعلى ذلك فإن هذا المدخل القانوني يشير إلى أن هذه الدراسة، طالما أنها ليست دراسة نظامية، فإنها لا تتصل بتفسير نصوص القانون أو البحث في قيمة بعض المبادىء القانونية الأساسية، ولكن بما أنها دراسة اجتماعية لمعرفة مدى إمكان اكتساب السلوك الإجرامي من مخالطة الغير، فإنها تعتمد في تقصي الظاهرة الإجرامية والسلوك الإجرامي بوجه خاص على دراسة «حسية تعتمد على دراسة السلوك كما يحدث في واقع الحياة الاجتماعية»[1]، وكما تظهره الدراسات الأخرى المفصلة أو المبينة له.

ومن ثم يتضح أن هذه الدراسة للمدخل النظامي أو القانوني، تعني تناول بعض الأفكار التي تساعد في استخلاص نظرية إسلامية في تفسير السلوك الإجرامي من خلال الأصول الشرعية والدراسة الميدانية.

* * *

(١) أبو الغار، إبراهيم، دراسات في علم الاجتماع القانوني، مرجع سبق ذكره . ص ٣٦.

المبحث الثاني - المدخل الاجتماعي:

لقد نشأ علم اجتماع الجريمة في العصر الحديث، متمركزاً حول دراسة الانحراف باعتباره خروجاً عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح والإيجابي [١]، مستهدفًا إيجاد نظرية اجتماعية تفسيرية في مجال السلوك غير الإجرامي، وفي مثل هذا الإطار يعد عالم النفس الإجتماعي المشهور «جبريل تارد» (١٩٠٤م) (Tarde) [٢] من أبرز من عالج سببية الجريمة بنظرية اجتماعية نفسية أعطت بعداً مهماً في بحوث الجريمة منذ بداية هذا القرن.

لقد درس «تارد» تاريخ الحضارات الأوربية القديمة، وبخاصة حياة النبلاء الإيطاليين الذين عاشوا خلال القرن الرابع عشر والخامس عشر، ليستنبط من ذلك أن كل نمط من أنماط السلوك الاجتماعي لابد وأن ينعقد حول فعل معين، يسعى الفرد إلى محاكاته وتقليده، ويدخل في ذلك السلوك الاجرامي، ويستدل له بظاهرة تعاطي الكحول، حيث يراها عادة أرستقراطية تشيع بين أفراد الطبقات العليا في المجتمع، ثم تنتشر إلى سواهم من الطبقات الدنيا لمجرد «التقليد» أو المحاكاة (Imitation)، حتى أن أحد ملوك انجلترا قد وضع ضريبة على التدخين ليحول بينه وبين تقليد أبناء الطبقة الفقيرة، معتبراً أن ذلك التقليد في التدخين يؤدي إلى الإضرار بالصحة، وفساد التربة، وتلوث الأجواء، الأمر الذي يعد بموجبه تقليد أبناء الطبقات العليا في التدخين جريمة تستلزم العقاب [٣].

---

(١) غيث، محمد عاطف، المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف. ط دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩١م، ص ٢١.

(٢) تارد، جبريل (١٨٤٣ - ١٩٠٤م): فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي وعضو بأكاديمية العلوم في باريس، وصاحب مؤلفات شهيرة في الجريمة منها «الفلسفة الجنائية» و«دراسات اجتماعية وجنائية» و«قوانين التقليد» الذي اعتبر فيه الجريمة نتائج ثقافة المجتمع وتنتقل بالمحاكاة والاستجابة. انظر خلف، محمد: مبادىء علم الاجرام، مرجع سابق، ص ١٥٩ - ١٦١.

(٣) الدوري، عدنان: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، ط. الثالثة، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤م، ص ٢٤١ - ٢٤٣.

وفق ذلك النمط من التحليل والاستدلال يعرض «تارد» اتجاهه في تفسير الجريمة على أساس التقليد، فهو يرى ويؤكد بأن السلوك الإجرامي ينتقل من أعلى إلى أسفل، كما ترتبط الأغصان العليا في الشجرة بأغصانها السفلى ارتباطاً عضوياً مباشراً، وهكذا كل سلوك إنساني ينتقل بالتقليد من أعلى إلى أسفل، سواء كان عقيدة أو فكرة أو أي نشاط ذهني أو عملي، بصرف النظر عن جنسه محموداً كان أو مذموماً، لأن – التقليد في نظره – قانون عام يتناول اللغات، والهوايات، والأفكار والخبرات، والمنجزات العلمية والفنية وسواها، ويدخل في ذلك صور السلوك الإجرامي المتنوعة.

إن التقليد بهذه الصفة عند «تارد» هو عملية اجتماعية، تتم في محيط متداخل متصل، لذا فالإجرام ينتقل وفق هذا القانون بمحاكاة المجرمين والجانحين بشكل آلي تنازلي من مجرمي الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا، ومن مجرمي المدن إلى مجرمي القرى، ومن الكبار إلى الصغار... [1] والتقليد بهذا المعنى لا يتم فقط بين شخصين بل يمكنه أن يتم بين جماعة وفرد أو جماعة وجماعة، وإذا نحن طبقنا مفهوم «سذرلاند» على هذا الرأي يمكننا القول إن الاقتداء بمفهومه الاجتماعي هو دوماً اقتداء تفاضلي، وإن كان «تارد» لم يستعمل هذا المصطلح إلا أنه اعتبر أن «الكائن الاجتماعي بوصفه اجتماعيًا، هو بطبعه محاك، والمحاكاة تلعب في الجماعات دوراً مماثلاً لدور الوراثة في الأجهزة العضوية» [2].

أما الفرد أو الجماعة التي تبتكر موقفا وتشكل قطبًا يستدعي الاقتداء والتقليد فهؤلاء هم المبدعون في حياة الأمم، ولذلك يستخلص «تارد» من قانون المحاكاة هذا «أن الإنسانية تتقدم نحو توحيد متزايد... فكل فعل محاكاة تكون

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٤٤ – ٢٤٦.

(٢) نيروي، ج: مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة في فرنسا، ترجمة عبد الرحمن بدوي ومحمد ثابت الفندي، ط مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٤م، ص ٢٨٧.

نتيجته إذن إعداد الظروف التي تجعل من الممكن حدوث إمكان محاكاة أخرى . . . وهذه الظروف هي القضاء التدريجي على حواجز الأمم » [١] .

وإنه لمن دواعي النقد « لتارد » أن رأيه هذا في التقدم من اللاتجانس إلى التجانس عبر المحاكاة يعني تقدماً نحو الأخلاق ، إذ إن السلوك اللاأخلاقي أيضاً ينتقل ويصبح متجانساً في لا أخلاقيته عبر المحاكاة ، وبعبارة أخرى إن التقليد أداة من أدوات التعليم .

ومن الجدير بالذكر أن الصلة ممكنة بين مذهب التقليد عند « تارد » وما كتبه العلامة « ابن خلدون » (١٤٠٦م) في المقدمة حول انقياد المغلوب لغالبه وميله لتقليده .

فمن المعلوم أن الترجمة الكاملة لمقدمة « ابن خلدون » قد توافرت باللغة الفرنسية – لغة « تارد » – ونشرت أجزاء منها منذ عام (١٨٠٦م) ، ومن المحتمل أن يكون الأخير قد اطلع على المقدمة في إطار اهتمام علماء الغرب ومفكريه بالفكر الخلدوني كما يؤكد ذلك « ايف لاكوست » بقوله « إن آثار ابن خلدون تدرس في أوروبا منذ أكثر من قرن وقد بدا محتواها غنياً بمقدار ما كانت تتقدم المفاهيم التاريخية لدى محلليها . . . واسترعت مؤلفات ابن خلدون بشكل واسع مؤلفين استخدموها خداعاً من أجل تبرير الموضوعات العرقية وإرساء الأيدلوجية الاستعمارية » [٢] .

هذا فضلاً عما يمكن أن يكون قد تسرب إلى ذهن « تارد » بواسطة صديقه الشاعر الفرنسي « لا مارتين » [٣] (١٨٦٩م) (lamartine) الذي كان « تارد »

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٩١ .

(٢) لاكوست ، ايف ، العلامة ابن خلدون ، ترجمة ميشال سليمان ، دار ابن خلدون ، ط ١ ، ١٩٧٤م ، ص ١٣ – ١٤ .

(٣) لامارتين ، الفونس دي (١٧٩٠ – ١٨٦٩م) : شاعر فرنسي من كبار رواد النزعة الرو منطيقية ، سافر إلى الشرق واطلع على ثقافته ، ثم اشتغل بالسياسة وتقلد الوزارة ، ونشر عدة دواوين وكتابات تاريخية وأدبية . (الباحث) .

يحتفظ له بإعجاب خاص، والذي قضى سنين في لبنان تعرف فيها على الفكر والأدب الإسلامي قبل أن يعود إلى فرنسا حيث صديقه «تارد» فضلاً عن أن «تارد» كان قد وضع مخططًا تفصيلياً ليدرس جميع المعارف الإنسانية [١].

كل ذلك يدعونا إلى الشك في أصالة أفكار «تارد» في تفسير السلوك – بما فيه السلوك الإجرامي – بواسطة التقليد، كما وأن هذا المنحني يقتضي مقارنة أفكاره بأفكار «ابن خلدون» ولو بصفة إجمالية.

ومما لا شك فيه أن موثرات الفكر الخلدوني كانت قد لعبت دوراً في تشكيل جانب من التصورات الاجتماعية الغربية، وبصفة خاصة في المنتصف الثاني للقرن التاسع عشر، مما لا يجعل «تارد» العالم الوحيد الذي انتبه إلى أهمية التقليد والمحاكاة في انتقال السمات الثقافية والسلوكية بين الشعوب [٢].

وإن كان الأبرز في صياغة هذا الاتجاه والذي سماه «سيكولوجية ما بين العقول» [٣] أنه اتجاه نفسي من جانب عمليات التعلم والمحاكاة، واجتماعي لأنه لا يتحقق إلا بين الجماعات والشعوب عبر لقاح العقول، وركيزة هذا العلم الأساسية قوانين الاقتداء وهي الظاهرة الاجتماعية الأساسية لأن كل مجموعة من الناس في كل زمان ومكان «تربطهم روابط إما لأنهم يقلدون بعضهم بعضًا، وإما لأن بينهم نوعاً من التشابه والصفات العامة، وهي في مجموعها عبارة عن صورة متكررة لنموذج واحد» [٤]. وملاحظة هذا الأمر برأي «تارد» واضحة بينة لأن الناس – إلا فيما ندر– لا يقومون بأعمال مبتكرة، والتقليد هو الأساس في سلوكهم.

ولم يندفع «ابن خلدون» وراء فلسفة غامضة كتلك التي قال بها «تارد»،

---

(١) بدوي، السيد محمد، نظريات ومذاهب اجتماعية، دار المعارف، مصر ١٩٦٩م، ص ٧٣ – ٧٤.

(٢) دمينولان، ادمون، سر تقدم الانكليز الساكسونيين، ترجمة أحمد فتحي زغلول، مطبعة المعارف، مصر ١٨٩٩م، ص ١١١ – ١١٢.

(٣) بدوي، السيد محمد، نظريات ومذاهب اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩١.

كفلسفة المبارزة المنطقية أو التكرار في موجات طبيعية والتوالد في علم الأحياء والتقليد في علم الاجتماع، بل ذهب مباشرةً إلى أن السبب في كل اقتداء « أن النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه، إما لنظرة بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من انقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو الكمال في الغالب، فإذا غالطت في ذلك واتصل لها اعتقاداً انتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به، وذلك هو الاقتداء »[1].

هكذا أوضح ابن خلدون كيف يعمل التقليد من الأعلى إلى الأسفل في المجتمع، ووضع مثالاً واضحًا لهذا الأمر في توقعه سقوط الأندلس كدلالة أخرى على صحة وعمومية قانون الاقتداء الذي اكتشفه،مما يدفعنا إلى التأكيد على أسبقية استقرائه هذا، ولكننا لا نريد أن نقف عند مجرد الفخار بهذه الأسبقية، بل إن الذي يهمنا في هذا البحث هو شرح قوانين التقليد من أجل إيضاح أوفى لخلفية الاقتداء التفاضلي عند « سذرلاند » والذي هو موضع الاختبار في الدراسة الميدانية « فالتقدم ... نوع من التفكير أو التأمل الجماعي ليصبح ممكناً عن طريق التضامن، ويظل التقليد بين العقول المتعددة للمخترعين والعلماء يتبادلون اكتشافاتهم المتلاحقة، وينتج عن ذلك أن التقدم الاجتماعي مثل التقدم الفردي يحدث بفضل عمليتي الإبدال والتراكم[2]، وفقاً لما أكده « تارد » وما نظن أنه فعل دون أن يذكر « ابن خلدون ». وما إبدال الآراء بناء على « تارد » إلا سلسلة من الصراع بينها، وتراكمها أداة تكوين الثقافة، فاللغة مثال جيد على التراكم المتتابع للكلمات، وهكذا يسبق تقليد الأفكار ما تعبر عنه هذه الأفكار، تماماً كما تسبق الجمل المنطقية التي يستخدمها الناس فهمهم لمعناها المعجمي، وكذلك يسبق تقليد

---

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١.

(٢) بدوي، السيد محمد، نظريات ومذاهب اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

الأهداف تقليد الوسائل، فالذي يعجب بشخص يبدأ بتقليد طرق تعبيره أو أزيائه قبل أن يقلد مناهج فكره والجهد الذي يجب أن يبذله في دراسته وتحصيله، ومن هذا المنطلق يلتقي «تارد» مع «ابن خلدون» في أن الضعيف يقلد القوي، وأن الطبقات السفلى تقلد الطبقات العليا، كما يؤكد «جبرائيل تارد» أن الإنسان لا يولد مجرماً وإنما يصبح كذلك نتيجة تأثره بتصرفات الآخرين، ولا تختلف أنماط تعلم الجريمة عن أنماط تعلم أي مهنة أخرى [١].

أما النظرية الاجتماعية في العصر الحديث فيمثلها «ادوين سذرلاند» (E.sutherland)، و«برجس» (Burges) [٢]، و«شـــو» (Shaw) [٣]. ويعرض الباحث لموقع النظرية الاجتماعية في تفسير الجريمة عند «سذرلاند» في إطار مختصر في ما يعرف بنظرية التفكك الاجتماعي أولاً، ثم يفرد معالجة تفصيلية لفروضها بعد مناقشة النظرية الاجتماعية كمنظور شمولي [*].

تقوم النظرية الاجتماعية المعاصرة في تحديد الجريمة ومحاولة تفسيرها على أساس أربع نظريات فرعية هي:

١ - نظرية التفكك الاجتماعي.

٢ - النظرية الايكولوجية.

---

(١) عني، بدر الدين، عن جبرائيل تارد عرض عام لتطور النظريات، في النظريات الحديثة في تفسير السلوك، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٧ هـ، ص ٢٢.

(٢) برجس، روبرت: عالم اجتماع أمريكي، يرى أن العامل الأساسي في ظهور الجريمة وانتشارها هو التفكك الاجتماعي أو قصور جهد المجتمع المحلي عن مواجهة مشكلات التغير السكاني، وظروف السكن السيئة، والفقر، وجرائم البالغين...

انظر: عارف، محمد: الجريمة في المجتمع، مرجع سابق ص: ٤٣٠ - ٤٣١.

(٣) شو، كليفورد: عالم اجتماع أمريكي من أنصار الوظيفية، يرى أن سبب الجريمة يكمن في ضعف التنظيم الاجتماعي وعجزه عن تربية وضبط الأطفال وكبت السلوك الخارج على القانون، من جراء الحراك السكاني، واختلاط المعايير المتعارضة، والقلق الاقتصادي للأسر....

انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٣، ٤٣٢.

(*) وذلك في الفصل الثاني من هذا المبحث.

٣ - نظرية الصراع.

٤ - النظرية الوظيفية.

أولاً - نظرية التفكك الاجتماعي:

(Social Disorganization Theory)

ومحور هذه النظرية أن الاضطراب في البناء الاجتماعي والقصور في الأداء الوظيفي هو ما يؤدي إلى الجريمة والسلوك الإجرامي، ويمثل هذه النظرية كل من «ادوين سذرلاند»، و«شو»، و«برجس»، ويعتقد «سذرلاند» أن معظم «الجماعات الأولية» (Primary Groups) تحمل بين طيات تنظيمها ما يحض على ارتكاب السلوك الإجرامي [١]. وتباين المعايير والقيم بين الجماعات في المجتمع الحديث يعد نوعاً من التفكك الاجتماعي باعتبار أن الحالة الاجتماعية السابقة في المجتمع المحلي كانت منسجمة ويدعمها الاكتفاء الذاتي واتساق الأنماط السلوكية والعزلة، ومن ثم وقوع عدد صغير من الجرائم.

أما «برجس» فيرى أن التفكك الاجتماعي تمخض عن تغيرات سكانية وفقر وظروف سكانية سيئة، أدت إلى الجريمة وارتفاع معدلات السلوك الإجرامي [٢].

ويرى «شو» أن «المناطق المتخلفة» (Sium Areas) أو الموبوءة بالمدن تعد مراكز لتفريخ الجريمة لأنها مناطق تفكك اجتماعي، حيث لا يخضع المجتمع المحلي للضغوط الملزمة له اجتماعياً، وتضعف رقابته على أعضائه [٣].

---

(١) عثمان، محمد عارف، الجريمة في المجتمع: نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٣١.

(٣) المصدر نفسه ص ٤٣٢.

ثانيًا – النظرية الأيكولوجية: (The Ecological Theory)

تتميز النظرية الأيكولوجية في تفسير الجريمة بأنها تركز على عمليات النمو العمراني التي تمر بها المدينة، ومن أشهر العلماء الذين أسهموا في هذه النظرية «بارك» [١] و«برجس» و«ماكنزي» [٢] وجميعهم من علماء الاجتماع الأمريكيين ويعرفون مدرسة «شيكاغو»، نظراً لأنهم طبقوا دراساتهم على مدينة «شيكاغو».

ومن أساسيات هذه النظرية أن السلوك الإجرامي يتحدد في ضوء مجموعة متغيرات مكانية وزمانية تتبع «النمط الفيزيقي» المادي (Physical Pattern) للمدينة [٣]، فكلما توسعت المدينة تحولت بعض مناطقها إلى مناطق يزداد فيها التفكك الاجتماعي، وفي هذه المناطق ترتفع معدلات الجريمة والجُنَح، ولذا تعرف "بمناطق الجُنَح" (Delinquency Areas)، وقد حاولت النظرية الأيكولوجية أن تحدد المراحل العمرانية التي تؤدي إلى منطقة الجُنَح والتي تعد ضحية للنمو العمراني، ووفقاً لهذه النظرية يزداد السلوك الإجرامي والجُنَح كلما اتجهنا إلى "وسط المدينة" (Central Zone Area)، ويقل كلما ابتعدنا عن وسط المدينة، وقد قامت هذه النظرية على أساس الملاحظات والمشاهدات التي تمت في مدينة «شيكاغو» في الثلاثينات من هذا القرن، أي منذ ما يزيد عن نصف قرن من الزمن ولا يعني ذلك أن هذه النتائج تنطبق على كافة المدن، أو حتى على مدينة «شيكاغو» نفسها في الوقت الراهن.

---

(١) بارك: عالم اجتماع أمريكي من جامعة شيكاغو ومن رواد النظرية الأيكولوجية، كان يرى أن المدينة والمجتمع المحلي والمنطقة، ليست مجرد ظواهر جغرافية، بل هي نوع من الكائنات الاجتماعية، بالإضافة إلى اهتمامه بدراسة التغير الاجتماعي والصراع الثقافي.

انظر: – عارف، محمد: الجريمة في المجتمع، مرجع سابق، ص: ٤٣٦.

(٢) ماكنزي: عالم اجتماع أمريكي من رواد النظرية الأيكولوجية، اهتم بدراسة المظاهر المكانية للعلاقات المتساندة المتبادلة بين الكائنات البشرية وبين النظم.

– انظر: عارف، محمد: الجريمة في المجتمع، مرجع سابق، ص: ٤٣٦.

(٣) عثمان، محمد عارف، الجريمة في المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٠.

ثالثًا – نظرية الصراع: (Conflict Theory)

ترتبط نظرية الصراع كنظرية اجتماعية باسم عالم الاجتماع الألماني «كارل ماركس» (*) (K.Marx). (١).

أما أهم الأنصار المعاصرين لنظرية الصراع فهم مجموعة من العلماء الأمريكيين والألمان الذين يعرفون باليساريين الجدد (*).

ويعد هؤلاء العلماء من أبرز نقاد النظرية الوظيفية (٢) التي ظهرت كرد فعل لنظرية الصراع. وغني عن البيان أن علم الاجتماع يحوي بداخله منذ نشأته أو إعادة ولادته في الغرب كلا النظريتين «الصراع والوظيفة» (٣)، وإذا كانت الوظيفية قد سيطرت على الفكر الاجتماعي بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا خلال الخمسين سنة الأخيرة (٤)، إلا أنها كانت رد فعل للفكر الصراعي، وفي ذات الوقت محاولة لطرح بديل نظري أكثر قبولاً وتقديراً .

---

(١) ماركس، كارل (١٨١٨ – ١٨٨٣م) : هو الفيلسوف المادي الشهير مؤسس الشيوعية الحديثة وصاحب نظريات الصراع الطبقي والعنف الثوري للقضاء على الرأسمالية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا مكانها.
انظر : تيماشيف، نيقولا: نظرية علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥ – ٨٨.
– محمد ، محمد علي: تاريخ علم الاجتماع ج ١، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩ – ٩٦.

(*) اليساريون الجدد هم:
١– تشارلز رايت ملز Ch. R. Mills
٢ – الفن جولدنر Alvin Gouldne
٣ – لويس كوسر Lewis Coser
٤ – رالف دار ندورف Ralf Dahrendorf

(2) Timasheff, N., and Theodorson, G., Sociological Theary. Randam House. New York, 1976.pp. 271 - 279

(٣) زايد، أحمد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٥٣.
(٤) أحمد، سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٥م، ص ١٨٧.

ولعل أهم دعائم نظرية الصراع ما يلي: [١].

١ – إن الإنسان خير بطبعه، ولكن الظروف الاجتماعية السيئة هي التي تجعل منه شريراً.

٢ – المجتمعات الإنسانية وحدة كلية لا تتجزأ.

٣ – الهدف الأساسي للنظرية هو تغيير المجتمع تغييراً كلياً.

٤ – الجماهير هي التي تصنع التاريخ.

٥ – التغير هو قانون الحياة وهو دائماً يسير إلى الأفضل.

إن نقطة البدء في شرح الجريمة عند «ماركس» هي «الاغتراب» (Alienation)، وقد استخدم «كارل ماركس» مفهوم «الاغتراب» لوصف ونقد الظروف الاجتماعية التي يعيش في ظلها الإنسان، تلك الظروف التي أفقدته القدرة على المبادرة الفعالة، وحولته بالتالي إلى شيء سلبي يخضع لعوامل خارجية لا يستطيع التحكم فيها، ومن ثم يشعر «بالاغتراب الشخصي» (Personal alienation) و«بالاغتراب الاجتماعي» [٢] (Social alienation) عن الآخرين.

إذن لقد دعم «ماركس» هذا المفهوم وجعله عاملاً حتمياً يغرب الإنسان عن الطبيعة، ويغرب الإنسان عن ذاته، وعن وظيفته الإيجابية، وعن نشاط حياته، ويغرب النوع الإنساني برمته عن جوهر وجوده [٣].

---

(١) عودة، محمود، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٠٢.

وانظر أيضا عبد الكريم، محمد الغريب، الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٢م، ص ٢١٧.

(٢) الحسيني، السيد محمد،نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ص ٨٩.

(3) Schacht. Richard, Alienation, New York, Double day Company, 1970, p. 89 - 119.

هذا وقد ميز «ماركس» بين ثلاثة مستويات للاغتراب هي الاغتراب أو الانحراف الاجتماعي، والاغتراب النظامي [١] والاغتراب عن الجنس البشري [٢]، ميز «ماركس» بين تلك المستويات الثلاثة، وجعلها في حد ذاتها مستويات للانحراف، لأن الانحراف – في نظره – ما هو إلا اغتراب بسبب انفصاله عن نموذج المجتمع الشيوعي الذي يتميز بالقوة والحرية والخلق، وبسبب اتصاله بالنموذج الرأسمالي المدمر للإنساني ولجميع قدراته واستعداداته والعمليات الاجتماعية التي يتحرك في إطارها.

إن التعقيب الأبرز من سواه على المدخل الاغترابي الماركسي – في تفسير السلوك الانحرافي على أساس الصراع الطبقي، وتنظيم العمل، ونشاط الإنسان في المجتمع الرأسمالي – يكمن في الإحصاءات الواقعية فضلاً عن التصور النظري، وجميع ذلك يثبت أن الانحراف والسلوك الإجرامي يتلازمان مع كل نظام اقتصادي ومع كل أسلوب من أساليب الإنتاج، ومع كل تنظيم سياسي وفق ظروفه ومعطياته ومساره الثقافي والاجتماعي، وبذلك فدعوى الماركسية بأن التحولات الجذرية عن الرأسمالية ستؤدي إلى سيادة النظام واحترام معاييره بشكل جماعي صارم، وإبعاد جرائم العنف والدعارة، وشرب الكحول والإدمان، هي دعوى نظرية أيدولوجية لا تسندها مصداقية واقعية [٣]. ولقد نتج عن محاولات تطبيق النموذج الماركسي في بلاد كثيرة غير غربية كثير من المشكلات كالسلب والنهب والإدمان والدعارة.

---

1) International Encyclopedia of the Social Sciences Vol, 1, Ed. david l. Sills. n.y,. macmillan, 1968, p . 203.

2) Ibid. p 219.

(٣) جابر، سامية محمد، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨١م، ص ٢٢٦.

إن الذي تشهد به الوقائع أن الانحراف والجريمة لم يعودا مرتبطين بالمجتمع الرأسمالي كما تدعي الماركسية، بل هما أيضاً من سمات المجتمع الاشتراكي الشيوعي كذلك، مما يؤكد أن ظواهر الإجرام والسلوك الانحرافي إنما تتصل بعوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية متداخلة في أي مجتمع بصرف النظر عن هويته الأيدلوجية، والأولى الاهتمام بها في الدراسة ومحاولة علاجها انطلاقًا من الوضعية الخاصة بكل مجتمع جزئي.

ومن اليسار يين الجدد أيضاً ذلك العدد من النقاد الاجتماعيين في أوربا وأمريكا الذين اهتموا بكتابات «ماركس» حول الاغتراب على وجه الخصوص داخل المجتمع الرأسمالي ومن بينهم «ايريك فروم» (E. FROMM) و«هيربرت ماركيز» (H.MARCUSE) اللذان حاولا – خلال الثلاثينات من هذا القرن – ترويج التصور الماركسي عن الاغتراب مع النقد والتعديل [1]، كما أن عالم الاجتماع «رايت ميلز» (R. MILLS) [2] قد أبدى وعيًا وتقريراً للنظرية الماركسية ولكن بتحفظ، أما التأثير الأكثر وضوحًا فنجده في كتابات «هوسرل» (HUSSERL) و«شوتز» (SCHUTZ) اللذان حاولا تقديم بديل منهجي يتمثل في ضرورة تبني منظور جدلي مستند إلى توجيه نظري ملائم.

ولقد حاول هؤلاء العلماء عرض تصورات معدلة للمفاهيم الماركسية في علم الاجتماع الغربي ومن بينها دراسة الجريمة والانحراف [3]، ويمكننا بذلك اعتبارهم

---

1) Timasheff, N. And Theodorson, G. Sociological Theory; it's Nature And Growth, op. cit, p. 63.

(٢) ميلز، رايت (١٩١٦ – ١٩٦٢م): ناقد اجتماعي أمريكي، دعا إلى تصحيح اتجاهات علم الاجتماع المعاصر وإلى نظرية التكاملية للمجتمع.

انظر: تيماشيف، نيقولا: نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص: ٣٨٤ – ٣٨٥.

(٣) الحسيني، السيد محمد، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

وانظر أيضًا: كاره، مصطفى عبد المجيد، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٧٨ – ٨٠.

من المساهمين في بلورة الاتجاه اليساري الجديد في أوربا وأمريكا، والذي عني بنقد عنيف للنظرية الوظيفية وكمدخل للاغتراب الماركسي على السواء.

وإذا كانت كل إسهامات الكتاب في علم الاجتماع تهدف إلى فهم أبنية وأنظمة المجتمع لكي تجعل أداءها على وجه أفضل، فإن محور الاهتمام في علم الاجتماع اليساري يسعى للغاية نفسها وخاصة بالنسبة للمجتمع الأمريكي المعاصر، إذ يهدف إلى تبديل أبنيته وأنظمته، وإعادة صياغتها في صورة مختلفة عما هو عليه الحال الآن [١].

وهناك اتهام محدد للمدرسة السسيولوجية الأمريكية يطرحه بعض أنصار اليسار الجدد في علم الاجتماع الأمريكي، وفحوى هذا الاتهام أن النماذج التحليلية والنظريات التفسيرية المعروفة مثل الوظيفية، والتفاعلية الرمزية، والتبادلية قد باتت بعيدة عن الواقع الأمريكي وأزماته وصراعاته، وأن هذه النماذج والنظريات صارت أدوات للقهر الاجتماعي، ومن ثم فإن أنصار الاتجاه «الراديكالي» أو اليساري في علم الاجتماع يدينونها.

ولعل أوضح مثال على ذلك ما جاء على لسان المتحدث الرسمي عن اليسار الجديد في علم الاجتماع، وهو «مارتن نيكولاس» (Martin Nicolaus) في قوله:

– عندما ألقى بيانه في اجتماع المؤتمر الأمريكي لعلم الاجتماع عام (١٩٦٨م) بمدينة «بوسطن» بولاية «ماساشوستس» – بأن «وزير الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية بأمريكا وزير مغلوط وحقيقته أنه وزير للمرضى والدعاية والفقر». [٢].

وفي ضوء الرؤية السسيولوجية لليسار الجديد تكون نقطة البداية في فهم

---

1) Horowitz, David, Radical Sociology, harper and Row, publishers, inc., N.y. 1971, preface.

2) Ibid. p. 2.

السلوك الإجرامي هي الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، أو النظام الاجتماعي العام، وليس الفرد أو من يخالطه من رفاق أو أصدقاء.

ولعل من أبرز الإسهامات التي قدمها «تشارلز رايت ملز» في مجال السلوك الانحرافي هو كتابه المعنون: «الأيدولوجيا المهنية وأخصائي الأمراض الاجتماعي» (The professional ideology of Social Pathologists) والذي هاجم فيه دراسات الانحراف عن القيم الاجتماعية [1].

كما وأن الصراع عند «لويس كوسر» عمل لا يؤدي إلى تمزيق المجتمع، بل قد يكون بمثابة صمام أمن لتحقيق التوازن والاستقرار، وبدون الصراع يسود الركود ويقل التقدم التكنولوجي. ويقرر «كوسر» أيضا أن المجتمعات التي يسودها «صراع اجتماعي» (Social Conflict) تتمع ببناءات اجتماعية مستقرة ومتكاملة.

ويشير «كوسر» أخيراً إلى أن مفهوم الصراع الاجتماعي: يعتبر مفهومًا في غاية الأهمية لفهم العديد من المجالات الرئيسية في العلاقات الاجتماعية (Social Relations)، [2]. وليس من شك في أن السلوك الإجرامي هو أحد أشكال العلاقات الاجتماعية بين الجاني من جهة، والمجني عليه من جهة أخرى.

ومن أهم ملامح تفكير اليساريين الجدد أنهم يتحدثون عن الحرية بينما لم تهتم الوظيفية بالحرية أو بالمساواة، بل حصرت ذاتها في إطار النظام والتوازن الاجتماعي، كما وأنهم يتميزون برغبة في الاستعانة بكل الوسائل التي تمكنهم من تحقيق هدفهم، وبالتالي فهم يهتمون بالتغير الاجتماعي أكثر من الاهتمام بالنظام الاجتماعي، كما لا يهتمون بتحقيق النظام إذا شعروا أن الإخلال به يمكن أن يبرز بواسطة قيم عليا أهم منه.

---

1) Timasheff, N.and Theodorson, G.Sociological Theory, Its Nature and Growth. op. cit. p. 283.

2) Coser, Lewis The Functions of Social Conflict, The free press, New york, 1956, p. 7.

لقد كان اليسار يتجه نحو النقد الحاسم، ووجوب إقامة مجتمع مضاد وفق نظرية اجتماعية خاصة تتسم بوعي اقتصادي واهتمام بالقيم التطبيقية.

أما في دراسة الانحراف فإن النظرية الاجتماعية النقدية كما يمثلها اليساريون الجدد تتميز بثلاثة ملامح أساسية هي: [1].

١ ـ إن عالم الاجتماع ليس المطلوب منه فقط تغيير الطريقة التي يعمل بها، وإنما يجب أن يمتدّ إلى الطريقة التي يعيش بها، وأن ينطوي دوره على ضرورة القيام بصياغة إيجابية لمجتمعات جديدة، أو وضع نماذج لمجتمعات مستقبلية يعيش الإنسان فيها على نحو أفضل مما هو عليه الآن.

٢ ـ إن هذا الاتجاه يستجيب للمشكلات العامة التي توجد في المحيط الاجتماعي، ومع الاستعداد لاقتراح الحلول التي تنطلق من قاعدة أساسية هي النقد، واستكشاف الطريقة التي تبلورت بها مظاهر الفساد الموجودة بواسطة الصفوة التي أحدثها في النظام القائم.

٣ ـ تحقق التركيز من أجل توفر مجموعة من الاعتبارات في برنامج علم الاجتماع النقدي بعد أن أصبحت الحاجة ماسة إلى خبرة عملية جديدة تخدم الباحث ذاته، وعمق الوعي الذاتي لعالم الاجتماع، وإنتاج كميات صادقة وثابتة من المعلومات العلمية التي تتصل بالواقع الاجتماعي، والانفتاح على المعلومات المعادية وإجراء التحليل على شتى المستويات.

وهكذا يبرز تأكيد اتجاه اليسار الجديد في مجال علم الاجتماع وبخاصة في مجال دراسة الانحراف، على ضرورة اعتماد منهج جديد وأسلوب جديد ليدرس بواسطته مشكلات المجتمع الواقعي وانحرافاته من منظور جديد.

---

1) Gouldner: A. The coming Crisis of Western Sociology H. E.B. London. 1970 p.p. - 401 - 405.

ويعتبر هذا الموقف إدراكاً متقدماً لأزمة الغرب وعلومه الاجتماعية، حيث أكدوا على تهديدات الثورة التكنولوجية للمجتمع، وخطورة حل مشكلاته بالعلم الصناعي، وفشل المناهج القائمة في دراسة المسائل الاجتماعية والأخلاقية، ولكن توجههم إلى اختيار قيم جديدة واقعية مستنبطة من الواقع الاجتماعي الذاتي لكل مجتمع بصفته الجزئية حتى تكون أكثر ملاءمة لحججه واستعداداته، وإنما يعبر عن ثقل التوجه الغربي في فكرهم وآرائهم، حيث إنه بعد تأكد فشل العلاج الوظيفي والصراع للمشكلات الاجتماعية، ومنها الانحراف والإجرام – يتعين البحث عن قيم ومنظومات ثقافية أكثر شمولاً وأوسع نطاقًا وذات مستوى عالمي [1].

(١) جابر، سامية محمد، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي،مرجع سبق ذكره ص ٢٧١ – ٢٧٤.

رابعًا - النظرية الوظيفية (Functionalism)

يمكن القول منذ البداية أن النظرية الوظيفية في علم الاجتماع بصفة عامة، وفي مجال الجريمة والانحراف بوجه خاص نظرية ذات سيادة، وذلك لما تمثله من مكانة بين نظريات علم الاجتماع المختلفة مثل «التبادلية» (Exchange - Theory) و«التفاعلية الرمزية» (Symbolic Interactionism Theory)، وأيضاً في موقفها من نظرية الصراع بصفة خاصة.

ومن أشهر رواد الوظيفية عالم الاجتماع الفرنسي «أميل دوركايم» (E.Durkheim)، وعالما الانثربولوجيا البريطانيان «رادكليف براون» (R. Brown)[1]، ومالينوفسكي (B. Malinowski)[2]، أما قائمة الوظيفين المعاصرين من العلماء الأمريكيين فتضم كلاً من «تالكوت بارسونز»[3] (Talcottparsons) و«روبرت ميرتون»[4] (Robert K. Merton) و«كليفورد

---

(١) راد كليف، براون (١٨٨١ - ١٩٥٥م): عالم انثربولوجيا انجليزي له مساهمات متميزة في الدراسات الخلقية للشعوب البدائية وفي علم الاجتماع المقارن، أقام في بلدان كثيرة شرقاً وغرباً للبحث والتدريس. انظر روز نتال م، ويودين. ب : الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥م. ص ٣١٦ - ٣١٨.

(٢) مالينوفسكي. برونيسلاف (١٨٨٤ - ١٩٤٢م): عالم انتربولوجيا وأستاذ في السياسة والاقتصاد بلندن. بولوني الأصل، زار أمريكا، وأسهم في تشكيل النظرة الحديثة للنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، له «الجريمة والعادة» و«السعر والعلم والدين». انظر المصدر نفسه ص ٤٤٣ - ٤٤٤.

(٣) بارسونز تالكوت. كانكوت (١٩٥٢م): عالم اجتماع أمريكي من رواد الوظيفية وصاحب نظرية الفعل الاجتماعي والحل المعياري لمشكلة النظام كما في كتابه «بناء الفعل الاجتماعي» الذي نشره عام ١٩٣٧، «والمجتمعات» و«النظام الاجتماعي» و«النظريات الاجتماعية والمجتمع الحديث» التي عالج فيها مكونات الفسق الاجتماعي والتغير والصراع داخله. انظر: تيماشيف، نيقولا: نظرية علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٣ - ٣٦٤.

(٤) ميرتون، روبرت: عالم اجتماع وانثروبولوجيا شهير، أسهم بقوة في النظرية الوظيفية، حيث طور جوهر التحليل الوظيفي واجراءاته وأساليب الاستدلال فيه، وذلك في كتابه «النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي» الصادر عام ١٩٩٤م.
انظر: تيماشيف، نيقولا: نظرية علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣١ - ٣٣٤.

شو » (C. Shaw) وأدوين ليمرت » (Edwin Lemert) .

ومن أهم الإسهامات التي قدمها الوظيفيون في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي مفهوم « اللامعيارية » (Normlessness)، والذي قدمه « أميل دوركايم » من خلال أشهر مؤلفاته « تقسيم العمل الاجتماعي » (La Division Du Travail Social) .

والذي نال به درجة دكتوراه الدولة من جامعة السوربون بفرنسا عام (١٨٩٣م)، أيضاً مؤلفه الذائع الصيت « الانتحار : دراسة اجتماعية » .

(Le Suicide: Etude Socoologique).

ولتقدير مفهوم اللامعيارية يقول « مارشال كلينارد » (Marshall Clinard) في مقدمة الكتاب الذي حرره بعنوان « اللاَّمعيارية والسلوك الانحرافي » : إن اللامعيارية كمتغير سسيولوجي قدمت تفسيراً للسلوك الانحرافي في إطار البناء الاجتماعي والنظام الاجتماعي العام، ومن ثم كان لها تأثير بالغ على النظرية الاجتماعية المعاصرة، ويذهب « كلينارد » في دفاعه عن الأهمية النظرية للامعيارية إلى حد قول : « إنها صارت أو بلغت حد النظرية في ذاتها » [١] .

واللامعيارية عند « دوركايم » هي « حالة من الاضطراب تصيب النظام، أو حالة من انعدام الانتظام أو التسيب تنجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية، في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف » [٢]، وذلك هو المعنى الذي قصد إليه في دراسته عن « تقسيم العمل الاجتماعي » [٣] .

---

1) Clinard, M. B., Anomie And Deviant Behavior, Adiscussion And Critique, The Free Press, London, 1964, preface (VI).

2) Durkheim, Emile, Suicide: AStudy in Sociology, Translated by. J. A. Spoulding Free Press, The Macmillan Company, 1951, p. p: 241 - 243.

3) Durkheim, E., The Division Of Labor Ln Society, Translated by Simpson, George, The Free Press, New york, 1964.

والإسهام الثاني للوظيفية يأتي على يد «روبرت ميرتون» (R.Merton) والذي يقدم من خلاله تصوره للاّمعيارية على أساس أنها تعبر عن انهيار البناء الثقافي بين أفراد جماعة معينة، وذلك حينما يحصل انفصال تام بينها وبين قدرة أعضاء الجماعة على الانسجام والتقبل لما توجبه المعايير الثقافية.

وهكذا يفسر «ميرتون» الانحراف (Deviance)، بأنه ظاهرة من ظواهر الانفصال وعدم الترابط والوفاق بين الأهداف والغايات الثقافية التي يحددها المجتمع، وبين الوسائل التي يقرها ذلك المجتمع لتحقيق تلك الغايات [١].

أما الإسهام الثالث الذي قدمته الوظيفية في إطار تفسيرها للجريمة والسلوك الانحرافي فهو مفهوم «النسق الاجتماعي» (Social System)، والذي قدمه «بارسونز» (T.Parsons) في مؤلفه الشهير «النسق الاجتماعي» [٢] وقد تناول «بارسونز» في نظرية «النسق الاجتماعي» بحث «الامتثال» (Comformity) والانحراف، مؤكداً أن الانحراف هو حدوث اضطراب في توازن نسق التفاعل المستقر من خلال حدوث تغير في بناء دوافع الفعل الاجتماعي لدى أعضاء النسق، سواء بفعل كبت حاجات غير القادرين على إشباعها، أو تحول اهتمام البعض إلى غاية ثقافية أخرى، أو نبذ نموذج التوجيه القيمي والهدف المتصل لدى الآخرين ومحاولة استبدال نموذج قيمي آخر به [٣].

---

1) Merton, Robert., Social Theory And Social Structure, The Free Press Of Collier, London, 1968, p.p; 121 - 158.

2) Parsons, T., The Social System, Free Press, Newyork 1951. p.5.

3) Ibid. p. 206.

ومن هنا توصل «بارسونز» إلى ثمانية نماذج للانحراف هي:

١ - **«السيطرة»** : - (Dominance)، وهي تظهر عندما يكون العنصر الامتثالي هو السائد بشكل لا يمكن فعل شيء غير المطلوب.

٢ ـ **«الإذعان»**: - (Submission)، وهو يشير إلى وجود العنصر الامتثالي ولكنه يتميز بانعدام فاعلية التوجيه، أي تفهم الفاعل واقتناعه بما يفعله.

٣ ـ **«العدوانية»** - (Aggression)، وهي توجيه انحرافي يكون المكون الاغترابي هوالسائد فيه.

٤ ـ **«الانفعال القهري»** - (CompulsiVe Emotion)، وهو توجيه يتميز بغلبة المكون الاغترابي مع عدم الميل إلى العدوان، ولهذا فإن حالته المتطرفة تتمثل في الانعزالية.

٥ ـ **«الفرض القهري للمعيار»** (CompulsiVe Enforcement)، وهو توجيه انحرافي ينبثق نتيجة للارتباط بين التوجيه الامتثالي والفاعلية، في نفس الوقت الذي يكون النموذج المعياري فيه هو الذي يحتل المركز الأول في الصراع.

٦ ـ **«التعلق الكمالي بالطقوس»** (Perfectinistic Observance)، وهو الحاجة عند التوجيه الامتثالي ولكن مع انعدام الفاعلية تجاه المعيار.

٧ ـ **«المراوغة»** (Evasion)، وتحدث عندما يكون المكون الاغترابي هو السائد، ويكون نموذجه فاعلاً وهو يدفع للسخرية من القوانين ويتعدى عليها لا لشئ إلا لأنها قوانين.

٨ ـ **«الانسحاب»** (Withdrawal)، وهي حالة تشير إلى ارتباط المكون الاغترابي بالنموذج غير الفاعلي، وتتمثل في تحاشي المواقف التي تعرض صاحبها لتوقعات وجزاءات معينة [١].

---

1) Ibid. p.p.. 256 - 258.

وتلك النماذج تبرز بوضوح في الجدول التالي:

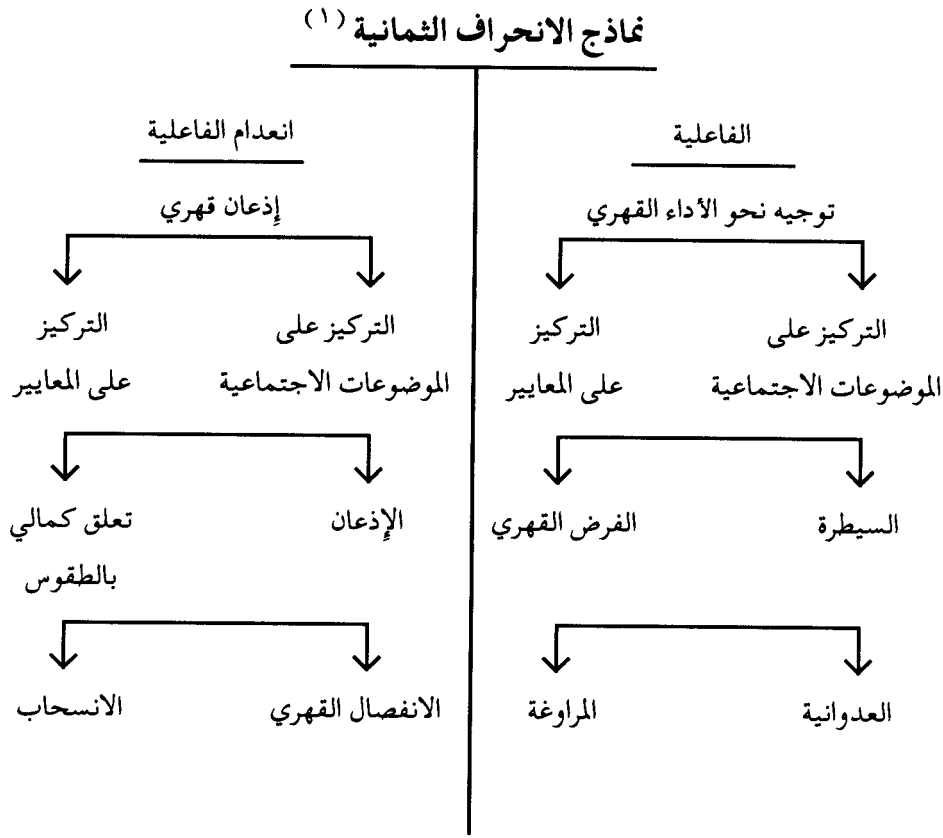

ولقد بين «بارسونز» من خلال هذا التصنيف العلاقة بين التوجيهات الفاعلية وغير الفاعلية والعلاقة الاغترابية الامتثالية، مؤكداً على ما يلي:

١ ـ إن العلاقة بين السلوك والثقافة والمجتمع علاقة وظيفية وثيقة.

٢ ـ إن الميل للسلوك المنحرف، أو الالتزام بالضوابط الاجتماعية مسألة يتعلمها الفرد كميول مكتسبة من خلال بدايات عملية التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة المبكرة، واستمرار أطوار دورة حياة الإنسان الدنيوية.

---

1) Ibid. p.p.. 258 - 259.

٣ ـ إن الميل للانحراف في المراحل الأولى من عمر الفرد ليس مسألة عشوائية، ولكنه أمر مقصود ومحدد بنائياً.

٤ ـ يتأثر ميل الفرد للانحراف بالفرص الموضوعية التي يتيحها النسق الاجتماعي.

٥ ـ إن كل نسق اجتماعي يملك مجموعة كبيرة غير مخططة من الآليات والضوابط الخاصة بمواجهة الميول الانحرافية.

٦ ـ تمثل الميول الانحرافية التي لا يتم التحكم فيها بواسطة آليات الضبط الاجتماعي مصدراً للتغيير في بناء النسق الاجتماعي [١].

أما «أدوين ليمرت» (Edwin Lemert) فالانحراف في نظره يعتبر نتيجة لصورة الضبط الاجتماعي، استناداً إلى دراسة معدلات الجريمة المتفاوتة بين المدن الأمريكية، والمرتبطة بالاختلاف أو التباين في وسائل الشرطة المتاحة وفي نسبة رجال الشرطة إلى الشعب.

وبذلك «فالضبط الاجتماعي» (Social Control) يعتبر متغيراً مستقلاً أكثر منه متغيراً معتمداً، أو رد فعل مجتمعي تبادلي تجاه الانحراف (٢)، أي أن السلوك الإجرامي وظيفة للضبط الاجتماعي، كما يطرح «ليمرت» نموذجاً بديلاً لنموذج «روبرت ميرتون» في تفسير الانحراف، والمعروف باسم «منظومة الوسائل والغايات» (Means Ends Schem)، ويطلق «ليمرت» على نموذجه البديل مسمى «نظرية انتهاز الفرص» (Opportunist Theory) وتؤكد هذه النظرية على استغلال الفرص في المواقف التي تتميز «بصراع القيم» [٣] (Vallues Conflict)

---

1) Ibid. p.p.. 283 - 295.

2) Lemert, Edwin. M. : Human Dejiance, Social Problems And Social Control 2nd. Ed. Prentice hall, 1972, pp. 28 - 57.

3) Lemert. E. M Social Pathology: New york. Mc Grow Hill, 1951, p.p 22- 68.

وذلك هو الإسهام الرابع من جانب الوظيفية في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي.

وتعقيباً على نظرية الوظيفية يمكن القول إن جوهر النظرية الوظيفية هو أن كافة البناءات الاجتماعية - أو الأساسية منها على الأقل - تسهم في تكامل النسق الذي تعمل من خلاله وفي تكيفه واندماجه، كما تأخذ الوظيفية بمبدأ الإجماع على القيم والتوازن المحرك للمجتمع كنسق عام، أو لأي من وحداته كنسق متكامل مع النسق العام من جانب ومستقل من جانب آخر، وأخيراً تأخذ الوظيفية أيضاً بتعددية العوامل والأسباب التفسيرية.

ومن جانب آخر تستعين الوظيفية في تفسير الواقع وعناصره والعلاقات الكامنة بينها بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم التحليلية والتي من أهمها مفهوم «المجتمع» (Society)، ومفهوم «النسق الاجتماعي» (Social System). غير أنه يؤخذ على النماذج التفسيرية الوظيفية أنها تقوم بتعريف مفاهيمها الأسياسية بصورة غامضة وغير دقيقة [1]، وعدم قابليتها للتحقيق الأمبريقي، ولا تعنى الوظيفية التقليدية إطلاقاً بقضية السببية، وكان همها الأول هو تفسير الآثار والنتائج، كما يؤخذ على الوظيفية أيضاً اعتقادها بأن كافة النظم والمؤسسات الاجتماعية ذات طابع إيجابي مع ميلها إلى فهم النظم القائمة على أنها ضرورية ولازمة، وفشلها في فهم التغير الاجتماعي ودراسته. [2].

---

(١) زايتن، أرفنج، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرون، ذات السلاسل. الكويت، ١٩٨٩م، ص ١٥ - ٢٠.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥ - ٣٧.

الموقف التوفيقي بين نظريتي الصراع والوظيفية:

من الجدير بالذكر أن وجود نموذج ثنائي في علم الاجتماع قد دفع ببعض المفكرين [١]، إلى الدعوة لحل هذا الصراع النظري لتحقيق أكبر قدر من الاكتمال النظري لعلم الاجتماع المعاصر، ولكن لا زالت هناك بعض أوجه الخلاف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ إن الوظيفيين يرون أن الأفراد في المجتمع لهم أدوار مقررة سلفاً، بينما يرى الصراعيُّون أن الأفراد يشكلون المجتمع ويحددون وجهته.

٢ ـ يرى الوظيفيون أن عناصر المجتمع تكون نسيجاً واحداً وأي تغير جزئي يؤثر في بناء المجتمع، بينما يرى الصراعيون أن التغيير هو قانون الحياة، وأنه دائمًا إلى الأفضل.

٣ ـ عناصر التغير – عند الوظيفيين – متكافئة ومتشابكة وتتبادل التأثير والتأثر، بينما نجد عند الصراعيين أن اليد الطولى في عملية التغير هي العوامل الاقتصادية [٢].

وهكذا تقوم دعائم الوظيفية على العناصر التالية:

١ ـ الكلية للنسق العام أو النسق الفرعي.

٢ ـ التوازن المتحرك.

٣ ـ الإجماع على القيم.

٤ ـ التأثيرات المتبادلة والمتساندة.

---

(١) من أمثال «فان دن برج» (Van Den Berghe)، و«لويس كوسر» (L. Coser)، «ورالف دار ندورف، (Ralf Dahrendorf).

انظر: زايد، أحمد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٥.

(٢) عبد الكريم، محمد الغريب، الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية. ١٩٨٢م، ص ٢٣٩ – ٢٤٠، ص ٢٣٩ – ٢٤٠.

وقد حاول بعض علماء الاجتماع من أمثال «فان دان برج» (Van Dan Berghe) التوفيق بين الوظيفية والصراع، حيث قام بقبول مبدأ الكلية وأيضاً تعددية العوامل والأسباب المؤثرة وتبادل التأثير في النظرية الوظيفية.

ولم يقبل هذا العالم مبدأ الإجماع على القيم لأنه يحجب رؤية الصراع ويخفيه، كما لم يقبل التوازن المتحرك على علته لأن التحرك تلقائي وأي خلل يتلاءم ويلتئم تلقائياً، كما أكد على وجود مصادر أخرى للتغير مثل التناقضات الداخلية والصراعات بين عناصرالنسق (١).

ويرفض من النظرية الصراعية مبدأ أن العلمية الجدلية هي المصدر الرئيسي للتغير، لأن هناك مصادر أخرى كالتباين والتكيف، ولم يقبل من الصراعية النظرة الثنائية إلى الواقع الاجتماعي لأن الواقع الاجتماعي يشتمل على تعددية، وقَبِل من الصراعية مبدأ أن البناء الاجتماعي مصدر حيوي للتغير ويظهر التغير من داخل النسق.

أما مجالات الالتقاء بين النظريتين فتتجلى فيما يلي (٢):

١ ـ النظرة الكلية للمجتمع.

٢ ـ إذا كان الاتفاق يؤدي إلى الاستقرار فإنه قد يولد الصراع، وإذا كان الصراع مصدراً لعدم التكامل، فإنه قد يكون وظيفياً ويحقق التكامل.

٣ ـ كلا النظريتين تنظران للتغير الاجتماعي نظرة تطورية.

٤ ـ التوازن عنصر أساسي في النظريتين، فالتآلف بين الفكرة ونقيضها في الصراعية ما هو إلا توازن.

ورغم أن «فان دان برج» لم يتعرض صراحةً ومباشرةً لتفسير السلوك الإجرامي

---

(١) زايد، أحمد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٠ – ١٩١.

في ظل محاولته التوفيقية، إلا أننا يمكن – استنتاجاً – تطبيق المبادىء التي لقيت قبولاً عنده، تلك التي كانت له تحفظات عليها، سواء عن الوظيفية أو الصراعية.

وعليه يمكن القول:

١ ـ إن السلوك الإجرامي لا يرجع إلى سبب واحد أو عامل محدد، وإنما هو نتيجة لمجموعة متفاعلة من الأسباب والعوامل.

٢ ـ إن السلوك الإجرامي هو كذلك من وجهة نظر إجماع معين، وهو الإجماع الخارجي، حيث لا يرى المجرمون سلوكهم كما يراه المجتمع الخارجي.

٣ ـ إن السلوك الإجرامي قد لا يكون وظيفياً، ويؤدي إلى تغيرات أو تعديلات في البناء الاجتماعي ونسق القيم.

٤ ـ إن السلوك الإجرامي تَوجهٌ له عوامله وظروفه الاجتماعية، ولا يقتصر على طبقة دون غيرها.

ومن الجدير بالذكر أن البعد الديني هو الفرض الغائب حتى في المحاولات التوفيقية للأطر التفسيرية للسلوك الإجرامي، وربما يرجع ذلك – في أحسن الأحوال – إلى إغلاق باب الفكر منذ بداية محاولات التوفيق عن رؤى أخرى قد تفيد وتثري الفكر والسياسة والعمل في تحليل وتفسير السلوك الإجرامي.

خاتمة الفصل الأول:

تبين في العرض السابق من هذا الفصل أن نشأة وتطور واستقلال علم اجتماع الجريمة كان نتيجةً طبيعيةً لنمو وتراكم المفاهيم والمتغيرات والفرضيات، بل والعديد من التعميمات الأمبريقية التي تمخضت عن العديد من الأبحاث في الجريمة والسلوك الانحرافي في المجتمعات الغربية، وبدرجة أقل في المجتمعات الأخرى كالمجتمعات العربية.

وقد انطلقت الدراسة الراهنة كمحاولة في مضمار التأصيل الإسلامي لبعض قضايا علم اجتماع الجريمة من خلال اختبار إحدى النظريات المحددة وهي «الاختلاط التفاضلي» في تفسير بعض نماذج السلوك الإجرامي داخل البيئة السعودية في إطار معطيات الفكر الإسلامي من أدلة شرعية واجتهادات فقهية.

وقد بدأ الباحث محاولته هذه بتحديد مشكلة البحث وأهميته وطرح فروض البحث الرئيسية وتساؤلاتها، وغني عن البيان **أن قوام هذا البحث فرضان أساسيان**، يقرر **الأول** فيهما أن الفكر الإسلامي يطرح تفسيراً شمولياً للجريمة، ويقرر **الثاني** أن نظرية «سذرلاند» لها مصداقيتها في فهم وتفسير بعض الأنماط الإجرامية «الإدمان والرشوة» بالمجتمع السعودي. أما تساؤلات البحث فتدور حول موقف الإسلام وتميزه في تفسيره للجريمة تفسيراً تكاملياً شاملاً، ومدى ثبوت صحة فروض نظرية «سذرلاند» في تفسير جريمتي الرشوة والإدمان في البيئة السعودية.

وفي سبيل تحقيق الفروض المشار إليها والتساؤلات المتعلقة بها قام الباحث بتحديد وتعريف المفاهيم المستخدمة في البحث وهي مفهوم السلوك الإجرامي، ومفهوم الاختلاط التفاضلي، والمفاهيم ذات العلاقة مثل الجماعة الأولية، وتكرار الاختلاط، ومدة الاختلاط، ومفهوم التفسير الإسلامي للجريمة، ومفهوم الرشوة

وتعاطي المخدرات.

ثم ناقش الباحث المداخل المختلفة في تفسير الجريمة والانحراف خاصة المدخل الاجتماعي والقانوني، وقد تبين من عرض ومناقشة المدخل الاجتماعي أن هناك نظريات جزئية عديدة في تفسير الجريمة، وذلك من النوع الذي أطلق عليه «روبرت ميرتون» (R. Merton) «النظريات المتوسطة المدى»[1] (Theory Middle Range) و«نظرية التقليد» (The Theory of immitation) «لجبرائيل تارد» (Tard)، وجذورها عند «عبد الرحمن بن خلدون» و«نظرية التفكك الاجتماعي» عند «سذرلاند» و«برجس» و«شو»، و«النظرية الايكولوجية عند «بارك» و«برجس» و«ماكنزي».

كما ناقش الباحث كلاً من النظرية الوظيفية ونظرية الصراع باعتبارها نظريات سسيولوجية كبرى، وقد تبين أن لكل من هاتين النظريتين مفاهيمها ومتغيراتها وفروضها، أما أهم المفاهيم الخاصة بالنظرية الوظيفية فهي مفهوم النسق الاجتماعي ومكوناته وعلائقه، ومفهوم اللامعيارية[2]، والأهداف البنائية، والوسائل الثقافية ونماذج الانحراف – التي وضعها «بارسونز» – ، والضبط الاجتماعي، والمخاطرة.

أما أهم المفاهيم التي ترتبط بنظرية الصراع فهي: الاغتراب بصوره المختلفة الشخصي والاجتماعي، والاغتراب الأصلي، والوظائف الاجتماعية للصراع. وقد حاول بعض العلماء من أمثال «فان دان برج» حل أزمة النموذج النظري الثنائي المكون من الوظيفية والصراع وذلك لكي يخرج بموقفٍ واحدٍ يجمع مزايا هاتين النظريتين.

وسوف يحاول الباحث عرض نظرية «سذرلاند» والدراسات التقويمية لها في الفصل التالي.

---

1) Merton, R. k. Social Theory and Social Structure, op. cit, pp. 39 - 50.

(٢) وتلك الصياغات من إسهامات روبرت ميرتون في الوظيفية.

وللمزيد من التفصيل حول هذه المفاهيم ينظر:

Merton, R.K. Social Theory and Social Structre, op. cit, pp. 185 - 186.